



نضال الشعب

رئيس الوزراء العراقي: ليس من حق أحد أن يتصالح أو يتنازل
نيابة عن الشعب الفلسطيني الذي هو الوحيد صاحب القضية

العدد رقم (91)

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

الاثنين 2024/6/10

«إعلان بايدن».. خارطة طريق لفصل غزة عن سائر الأراضي الفلسطينية

الامر المريب ان الولايات المتحدة الامريكية فور انتهاء الرئيس بايدن من تقديم الخطة الإسرائيلية التي تحولت بقدرة قادر لمشروع امريكي، سارع بليكن ووزارة الخارجية الى تسويقها وحشد الدعم العربي والدولي لها، علاوة على تقديم مشروع قرار لمجلس الامن من عنوانه لآخر مادة منه لا يلبي المطالب الفلسطينية بوقف الحرب، والانسحاب الكامل من قطاع غزة، ولا الى رفع الحصار، ولا الى تحديد اليوم التالي لوقف الحرب انطلاقا من وحدة الأراضي الفلسطينية والولاية السياسية والقانونية على الأراضي الفلسطينية لدولة فلسطين وفقا للقانون الدولي .

علاوة وهو الأهم، لا يتعرض المشروع بوضوح لفتح مسار سياسي محدد ولملموس بجدول زمني يؤدي الى انتهاء الاحتلال وتجسيد حل الدولتين الذي تناهى به كافة الأطراف الدولية وفي مقدمتها الإدارة الأمريكية.

الواضح ان الإدارة الأمريكية وإسرائيل متفقان تماما على الهدف الذي أشرنا له، لكنهما مختلفتان على الوسائل التي من الممكن ان تؤدي لتحقيق هذا الهدف بأقل قدر من الضحايا حتى لا تتصاعد حملات الإدانة والملاحقات الدولية لحكام إسرائيل، وتتواصل حملات الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ويزداد الضغط على الإدارة الأمريكية لوقف تعطيلها تمرير عضوية فلسطيني بالأمم المتحدة.

أخيرا وليس اخرا، ان أي طرف فلسطيني وخصوصا حركة حماس يوافق تحت الضغط او الاكراه او سطوة الجغرافيا على هذه الصفقة وينخرط فيها لن يكون دوره أكثر او اقل من دور ذكر النحل، او في أحسن الأحوال دور المحلل لجريمة ترتكب بحق مستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

خطة بايدن نتياهاو، او أيا كان المستوى الإسرائيلي الشريك فيها، والتي تتجاوز الشرعية الفلسطينية وتحاول تشجيع شرعية بديلة أسلوب قديم بحلة جديدة، محاولة لنزع الشرعية عن دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعدم اكساب الجديد الموهوم الشرعية، ليعود الشعب الفلسطيني، الى عهد الوصاية الذي تخلص منه بفعل تضحياته ونضالاته في منتصف سبعينيات القرن الماضي.

.. نحذر ونندر في آن معا من مغبة الوقوع بالفخ الأمريكي الإسرائيلي الذي انحاز له بعض العرب، والتورط والانزلاق في مسار سوف يحدد سلفا بالفشل مصير الحوار الفلسطيني - الفلسطيني برعاية الصين منتصف الشهر الجاري، والسؤال الأهم من لديه القدرة على تحمل تبعات كل ذلك!؟

اعلان الرئيس الأمريكي بايدن يوم 31 أيار الماضي، خطة ملتبسة اعتبرت بحق خارطة ليس لوقف الحرب كما أذى بالخطة، بل هي واقعا وعمليا طبقا للهدف الرئيس منها، تكريس واقع فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية والقدس الشرقية عبر ما يسمى الإدارة المدنية لحكم قطاع غزة او إدارة مشتركة ثلاثية محلية، عربية، ودولية.

ويبدو ان الالتباس من هو صاحب المبادرة اسرايل ام أمريكا، مقصود للتعمية على تحمل التبعات والمسؤوليات لاحقا عن عدم التنفيذ، وان حاول البعض تقدير ان المبادرة هي نتاج مشترك للمستوى الأمني الإسرائيلي، الذي يهدف للضغط على نتياهاو لقبول الخطة المعدلة بشكل طفيف عن الخطة السابقة بمراحلها الثلاث والتي سحب نتياهاو موافقته عليها بعد موافقة حماس، وحمل مصر المسؤولية واتهامها بالخداع بأنها قدمت نصين مختلفين لكل من إسرائيل وحماس.

الخطة الجديدة القديمة التي اعلن عنها بايدن تركز على الهدف الرئيس والاستراتيجي القائم على خلق إدارة مدنية محلية لإدارة غزة ريثما يتم ترتيب وضع السلطة في الضفة الغربية بعد تغير طابعها ومضمونها وتحويلها لسلطة خالية من الوطنية والهدف السياسي بإزالة الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة طبقا لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية، بما يتلاءم والدور الجديد لها لتكون سلطة بدون سلطة وإدارة مدنية بحلة جديدة ووكيل امني للاحتلال في احسن الاحوال.

وإذا ما توقفنا امام عناصر الخطة والمراحل الثلاث نجدها تخدم الهدف الرئيس الذي اشرنا له، وهو ما تابعناه منذ اعلان الخطة والمراوغة في قبولها من قبل نتياهاو، فكيف تكون إسرائيلية وهو لم يوافق عليها بعد؟، وأركان حكومته بن غير وسموتيرتش يهددون بإسقاط الحكومة من جهة، وغانتس عازم جديا على تنفيذ تهديده بالانسحاب من حكومة الطوارئ لينتقل الى صفوف المعارضة مطالباً بإسقاط حكومة نتياهاو واتلافه.

نتياهاو الذي يتلاعب بالصفقة الجديدة ويعد حلفائه بأشياء والأمريكان بأشياء أخرى، خرج ليقول ان النص الذي لديه غير النص المسلم لحماس ليعيد السيناريو السابق لكن هذه المرة يتهم بايدن، وليبدأ مسلسل المماطلة وشراء الوقت ليمضي في الاستمرار بمشروعه التدميري.

افتتاحية
العدد

سقطت «الخطوط الحمراء».. الغرب يجر العالم إلى حرب نووية

بقلم: خليل حمد

الغربية بيد الأوكرانيين. الرئيس الفرنسي أسقط الخطوط الحمراء في مسألة الحرب مع روسيا في أوكرانيا، هو مستعد لفعل أي شيء كي لا تنتصر موسكو، فبرأيه الصريح: «انتصار بوتين في أوكرانيا يهدد أمن أوروبا».

التصعيد الفرنسي الغربي لم يجرَّ على موسكو، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حدراً في رسالة مبطنة البلدان الأوروبية الأصغر مساحة من خطورة الانخراط بالأعيب الغرب، قائلاً: «يجب أن يفهموا ماذا هم يلعبون»، الرئيس الروسي لم يستبعد في أي من خطباته إمكانية اللجوء إلى الأسلحة النووية للرد على التصعيد الغربي، بدوره، نائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري مدفيديف، أكد أن روسيا لم يعد لديها «خطوط حمراء» تجاه فرنسا، وفي منشوره على منصة X كتب ميدفيديف باللاتينية: «كل شيء مباح فيما يتعلق بالعدو». أما على تيليجرام فضّل الرجل الذي أقام في الكرملين منذ 2008 وحتى 2012 في سيناريوهات تطور الصراع العسكري مع الغرب بعد التصعيد الأخير، سواء كان إذن استخدام الأسلحة الغربية ضد أراضي موسكو القديمة أو المنظمة حديثاً، في إشارة إلى شبه جزيرة القرم التي لم يعترف الغرب بانضمامها إلى روسيا وفق استفتاء في عام 2014، ولخص ميدفيديف السيناريوهات على الشكل التالي:

1. سيتم تدمير جميع المعدات العسكرية والمتخصصين الذين يقاثلون ضدنا على أراضي أوكرانيا (السابقة) أو على أراضي أي دول أخرى إذا تم تنفيذ هجمات على الأراضي الروسية من هناك.
 2. تنطلق روسيا من حقيقة أن جميع الأسلحة بعيدة المدى التي تستخدمها أوكرانيا السابقة تخضع اليوم لسيطرة عسكرية مباشرة من دول «الناطو». أي أن تلك ليست «مساعدة عسكرية» على الإطلاق، وإنما هي مشاركة في الحرب ضدنا، وقد تصبح مثل هذه التصرفات سبباً للحرب.
 3. سيتعين على حلف «الناطو» أن يقرر كيفية تصنيف عواقب الضربات الانتقامية المحتملة على المعدات، والمرافق، والأفراد العسكريين في كل دولة من دول الكتلة في سياق المادة 4 و5 من معاهدة واشنطن.
- وفي الوقت الذي يعوّل فيه الغرب على تأثر مخزون روسيا من الأسلحة جراء طول مدة الحرب على أوكرانيا والتي تجاوزت العامين بثلاثة أشهر، يخشى الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي من أن كل ما قدمه الغرب لأوكرانيا لا يكفي، صحيفة «الغارديان» البريطانية نقلت عنه قوله إن «روسيا أسرع من الغرب من حيث إنتاج وتوريد الأسلحة لقواتها المسلحة»، وبالتالي فإن رهانات الغرب على توقيت السماح لكيفيف باستخدام أسلحته ضد روسيا ليست مجدية، بل إنها تهدد بشكل واضح بجر العالم إلى «الحرب الأخيرة» التي لن ينجو منها أحد إذا ما وقعت، ولن يُفيد الولايات المتحدة حينها بُعدها الجغرافي الذي تعوّل عليه في تصعيد الوضع، فتقرب الحرب الأسود إذا ما فُتح سيذبح الجميع، ومن الحكمة العسكرية والسياسية أن لا يضع أحد ظهره عدوه إلى الحائط، وقتها ستكون كل خياراته متاحة، لكن هذا ما يفعله الغرب حرفياً بدعمه لأوكرانيا دون حدود.

لم يكتفِ الغرب أن يدفع الأمور في أوكرانيا إلى حافة الهاوية، بل يستمر في محاولاته لإيقاع العالم أجمع في «حرب عالمية ثالثة»، ستكون نووية بكل تأكيد، ولن ينجو منها أحد.

المؤشرات تقول بشكل صريح إن الغرب الذي لم يمتلك يوماً أخلاق التنافس الشريف، يستشعر خطر فشل مشروعه في أوكرانيا، فأخذ يشحذ أدوات إجرامه ضد روسيا، عله يجرها إلى نقطة اللاعودة في الصراع المحتدم على أمنها القومي.

في هذا الإطار يأتي الإذن السري الذي منحه الرئيس الأمريكي جو بايدن لأوكرانيا، بتنفيذ ضربات محدودة داخل روسيا باستخدام أسلحة أميركية الصنع، الأمر الذي رأت فيه صحيفة نيويورك تايمز «تحولاً كبيراً» في الحرب المستمرة شرقي القارة العجوز.

للمرة الأولى يسمح رئيس أمريكي بشن ضربات عسكرية داخل حدود خصم نووي، هي روسيا، وذلك استجابة على ما يبدو لمستشاري بايدن وحلفاءه أوكرانيا في كلا الحزبين في الداخل الأمريكي، والحلفاء الرئيسيين للإدارة الأميركية، بما فيهم بريطانيا وألمانيا وفرنسا، والأمين العام لحلف شمال الأطلسي.

قبل ذلك رفض بايدن بشكل قاطع السماح لأوكرانيا باستخدام أسلحة أميركية الصنع خارج الحدود الأوكرانية، لأن ذلك سيعرض العالم لمخاطر «الحرب العالمية الثالثة»، فما الذي تغير يا ترى ؟

خاركيف هي كلمة السر في الحرب الأوكرانية، معركة السيطرة على ثاني أكبر مدينة في أوكرانيا كانت كفيلة بإقناع جو بايدن بتغيير خطوطه الحمراء، خصوصاً وأنه لا يريد أن تضيق ملياراته الستون الأخيرة لكيفيف كما ضاعت المبالغ الطائلة التي سبقتها دون تحقيق نتائج في كسر الجيش الروسي أو إرغامه على الانسحاب.

الموقف الأمريكي شجع دولاً أخرى على اتخاذ خطوات مماثلة، المتحدث باسم المستشار الألماني أولاف شولتس، قال إن برلين منحت أوكرانيا الإذن باستخدام أسلحة زودتها بها ألمانيا لضرب أهداف داخل روسيا، كما عبر العديد من الوزراء، وبينهم وزراء خارجية هولندا وفنلندا وبولندا، عن موافقتهم على القرار الأمريكي.

ويشمل التصريح باستخدام الأسلحة الأميركية من قبل الأوكرانيين، نظام صواريخ الإطلاق المتعددة ((الموجات)) (GMLRS)، ونظام صواريخ المدفعية عالي التحرك (Himars)، وأنظمة المدفعية، أما بريطانيا فقد سمحت قبل أسابيع لأوكرانيا باستخدام أنظمة صواريخ (Storm Shadow) بعيدة المدى لشن هجمات في أي مكان بروسيا.

لكن دولاً أخرى في أوروبا بدأت حملة التصعيد قبل ذلك بكثير، الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون كان طرح منذ شباط/ فبراير الماضي إرسال قوات برية إلى أوكرانيا لـ «منع انتصار بوتين» في الحرب، وهو أمر جده ساكن قصر الإليزيه مطلع أيار/ مايو في مقابلة نشرتها صحيفة «ذي إيكونوميست» البريطانية، رابطاً الأمر باختراق موسكو ما أسماها «خطوط الجبهة»، وبطلب كيفيف ذلك من أوروبا بشكل صريح وهو ما لم يحدث حتى الآن، وفي خضم الجدل بخصوص استخدام الأسلحة الغربية ضد موسكو، يرى ماكرون أنه من الضروري السماح لكيفيف «بتحيد» القواعد العسكرية الروسية التي تطلق منها قوات موسكو الصواريخ على أوكرانيا، معتبراً الأمر بمثابة أحد حقوق امتلاك الأسلحة

الأوضاع العربية من سيئ إلى الأسوأ

بقلم : فاضل الحليبي

هذا هو المخاض لولادة النظام العالمي الجديد مسألة وقت، لا يمكن أن تسيطر على العالم دولة واحدة وإن امتلكت من القوة الاقتصادية والعسكرية ، هناك قوى دولية صاعدة مثل الصين، روسيا، الهند، سوف يبرز فجرٌ جديدٌ في عالمٍ متعددٍ الاقطاب.

على النظام العربي الرسمي أن يتعلم الدروس والعبر، من تلك الدول الراضية الخضوع والخنوع للإمبريالية الأمريكية، التي تهّمها مصالحها وليس تقدم ورفي الدول، وعلى النظام العربي الرسمي أن يعزز الحقوق والحريات العامة وأن يثق بمواطنيه في البناء والتنمية، وأن يكونَ هاجسُ التنمية المستدامة هدفاً رئيسياً في استراتيجيته وخطته ومشاريعه المستقبلية، ويقفّل من العسكرية والتسلح والأمن.

فعندما ترصد الدول العربية المبالغ المالية للبحوث العلمية وتوفر البيئة الصحية للعلماء والمفكرين والدارسين من الطلبة الجامعيين في مجالات العلوم الإنسانية والمعرفية، وتنشئ المعاهد والكليات المتخصصة في الجامعات الوطنية، لتشكل خطوةً علميةً صحيحةً نحو إنتاج المعرفة والعلم والفكر، بدون ذلك لا تتطور البلدان العربية إذا استمرت على نفس الأفكار القديمة لا تستطيع مواكبة العصر وما يحدث من ثورة هائلة في مجال العلم والمعرفة.

فبعد الإبادة الجماعية في غزة من قبل الكيان الصهيوني وبدعم الإمبريالية الأمريكية وحلفائها الغربيين وبعد ثمانية أشهر على مجازر وجرائم الكيان ، انكشفت أكثر من السابق حقيقة النظام الإمبريالي و وحشيته وفاشيته، وانه لا يمكن الوثوق به أو بادعائه بأنه مدافع عن حقوق الإنسان والحريات العامة، التظاهرات والاحتجاجات الطلابية، في أمريكا وأوروبا ومواجهتها بوحشية، فضحت ذلك الغطاء المستور، فهل يتعظ النظام العربي الرسمي من تلك الأحداث الجسام ويقف مع شعبه وبلبي مطالبهم المشروعة والمحققة ويعمل على إشاعة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحريات العامة، ويحترم حقوق الإنسان، ويتوقف عن سياسة القمع والترهيب للمواطنين.

على الأنظمة العربية المطبوعة مع دولة الاحتلال أن تلغي معاهدات أو اتفاقيات التطبيع، وتعمل على إيقاف المجازر الدموية في غزة، بدل أن تتلجأ أو تراوح مكانها، مطلوب منها مواقف واضحة وصریحة، فالشعب الفلسطيني لوحده يواجه آلة الحرب الصهيونية الأمريكية ويناضل ويقاوم من أجل نيل حقوقه المشروعة وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس.

لن يتعافى الوطن العربي أو بشكل أدق البلدان العربية طالما، سلط عليه حكامٌ يفكرون في الوضع الأمني الخاص بهم، إضافة إلى ممارسة سياسة الاستبداد والاضطهاد للآراء المخالفة لهم بغض النظر عن أصحاب التوجهات السياسية والفكرية، بعضهم كان في صفٍ واحد مع الحاكم والسلطة واستفادوا كثيراً في توسيع قواعدهم الجماهيرية في أكثر من بلد عربي، وتورطوا في استخدامهم كأبواق معادية لقوى اليسار العربي كما تغييب عن أجندة السلطات الحاكمة العربية، مقومات التنمية والبناء أو التصدي لآفة الفساد المستشري في أغلبية البلدان العربية، وتصادر وتلغى الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية، لأسباب عدة.

وتغييب مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة والعدالة الاجتماعية والمساواة، وتكتم الأصوات المعارضة والتي أصيبت بإخفاقات وانتكاسات عديدة في أكثر من بلد عربي نتيجة أوضاع ذاتية وموضوعية، وبالمقابل يستمر الرهان على الإمبريالية وتحديد الإمبريالية الأمريكية، بالرغم من أنه رهانٌ خاسرٌ، إلا أن السلطات العربية الحاكمة ستبقى مرهونة ومنتهكة السيادة الوطنية، والإمبريالية الأمريكية لا تثق في تلك الأنظمة السياسية، رغم ما تربطهم المصالح ، فالعلاقات بينهم ليست قائمة على أسس التعاون والتبادل التجاري أو الاقتصادي أو الثقافي وغيرها، وفق للمعايير والمواثيق الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول المستقلة، وإذا توقفنا أمام مفاهيم ومبادئ العلاقات الدولية فالإمبريالية الأمريكية تنسجها بناءً على المصالح، لا يهم بالنسبة لها من يحكم من الرؤساء والقادة العرب، بقدر ما يهمها التسهيلات المقدمة لها، مثل تشييد القواعد العسكرية في تلك البلاد العربية وتسهيل أمورها في مواجهة ما تطلق عليه "الدول المارقة" أو الدول المعادية، ويمكن أن نشير هنا إلى أهمها إيران في منطقتنا، وكوريا الشمالية، وكوبا، ناهيك عن روسيا والصين، وغيرها من الدول التي ترفض الوصايا والإملاء الأمريكية، هذه الدول التي تختار طريقها المستقل وتريد أن تسير على نهجٍ مغايرٍ لرغبة وإرادة الأمريكان، بالرغم ما تواجهه من الصعوبات والتحديات الكبيرة، ولكنها سوف تتخطى تلك الصعاب والعقوبات المفروضة عليها بإرادتها الحرة .

لسنا بصدد سرد امثلة لكن هنا نقدم سبيل المثال روسيا والحرب مع أوكرانيا، ماذا فعلت بها الإمبريالية الأمريكية وحلفاؤها الغربيون، فرضت عليها عقوبات جمّة لا مثيل لها، وتمّ مصادرة أموالها في الخارج بمئات المليارات في البنوك الأوروبية والأمريكية، ولم ترضخ لهم وهي يوم بعد يوم تتعافى وتعتمد على نفسها في الاقتصاد والصناعة والتجارة، وفعلت قبلها إيران .

نائب الأمين العام لحزب المنبر التقدمي - البحرين

نكسة اثر نكبة وفلسطين تنبض قوة وعنفوانا

بقلم : عايدة عم علي

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الغربية المتقدمة عسكرياً وتكنولوجياً، لم تستطع أن تحقق نصراً نهائياً على المقاومة التي لا تزال تقاوم العدو وتستهدف قواته وتكبده خسائر فادحة، بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على العدوان ، وهذا بحد ذاته يعد انتصاراً .

كذلك فإن دولاً غربية وللمرة الأولى في تاريخها تعترف بدولة فلسطين، في خطوة لافتة كإعلان إيرلندا وإسبانيا والنرويج رسمياً الاعتراف بدولة فلسطين، وفي خطوة مماثلة اعترف لاحقا البرلمان السلوفيني بالدولة الفلسطينية، هذه الخطوة تمثل ثغرة في جدار الدعم الأوروبي اللامتناهي لكيان الاحتلال، في انتظار اتساع هذه الثغرة، التي جاءت بعد أن رفعت عملية طوفان الأقصى شأن القضية الفلسطينية مجدداً، في خضم مرحلة من التطبيع العربي مع الكيان، وهي مهمة جداً على الرغم من أن البعض قد يرى فيها أنها خطوة تتناغم مع رغبة الإدارة الأمريكية في إيجاد مخرج للعدوان الصهيوني الاثم على غزة، من خلال طرح مشروع حل سياسي للقضية الفلسطينية، الأمر الذي من شأنه إخراج الكيان من ورطته في غزة. إن المقصود من العرض السابق للتحويلات التي أحدثتها عملية طوفان الأقصى على الصعيد الفلسطيني والإقليمي والدولي، هو النظر إلى الانتصار في هذه المعركة بعين ترى أبعد من مفهوم الحرب التقليدية، بمعنى أن الانتصار في الحرب لم يعد يستند إلى عدد الشهداء أو حجم الدمار، وفي معركة من قبيل المعارك التي تخوضها المقاومة مع كيان الاحتلال وداعميه، فإن معايير الانتصار مختلفة، وتقاس نتائج هذه الحروب بآثارها الكبرى والتحويلات التي تحدثها في الرأي العام الدولي، الذي لا بد أن ينعكس في قرارات ومواقف الأنظمة السياسية.

ورغم خنوع أنظمة الاتفاقيات الإبراهيمية، فإن المنطقة العربية والعالم يشهد حالة رفض شعبية عارمة ضد إسرائيل والولايات المتحدة، لدرجة إن الإدارة الأمريكية، التي تمثل القوة المهيمنة على العالم، غرقت في رمال المنطقة، بعد أن أتت بقواتها، وتسير نحو الهزيمة، بعد أن عجزت «إسرائيل» عن حماية نفسها وتأمين المصالح الأمريكية في المنطقة، فإسرائيل لم تعد الأداة الغليظة التي لعبت دور الإبقاء على الضعف والهيمنة والتبعية والفقر والتخلف والتجزئة في العالم العربي، أصبحت بحاجة إلى حماية.

وأخيراً، في هذه الذكرى الأليمة، لا بد من إعادة الاعتبار للمشروع الوطني. وتحقيق الوحدة والمراجعة الشاملة واستخلاص الدروس والعبر، والاتفاق على رؤية استراتيجية. فالاستراتيجيات المتعددة الناجمة عن التدخلات الإقليمية، هي الجذر الرئيسي لكل ما يعانيه الشعب الفلسطيني من فوضى واستنزاف داخلي، ومخاطر باتت تهدد قضيته بالتصفية.

تاريخنا اليوم لا يشبه له، صعب ومعقد ومخيف في نتائجه، ويجب ان نعترف بالحقيقة، هي الرافعة النفسية التي تجعلنا مستعدين دائماً لتقبل الأسوأ. فبعد 57 عاماً على النكسة؛ لا بد من الوحدة فلسطينياً وحرص الصفوف، وتوحيد الطاقات في مواجهة المحتل؛ على برنامج وطني مقاوم متفق عليه؛ وان لم يحصل هذا؛ فالتاريخ سيلعن كل من عطل طاقات الشعب وأهدرها.

تحل علينا الذكرى ٥٧ لنكسة حزيران التي تتزامن هذا العام مع حرب «إبادة» تشنها قوات الاحتلال الصهيوني على أبناء شعبنا في قطاع غزة وأخرى موازية في الضفة والقدس الذكرى السنوية الـ 57 لما يُعرف عربياً باسم «النكسة» أو حرب عام 1967، التي انتهت باحتلال كامل الأراضي الفلسطينية وأجزاء واسعة من المصرية والسورية واللبنانية.

رغم مرور هذه السنوات الطوال على عدوان 67، إلا أن أبناء شعبنا الفلسطيني يواجهون اليوم «حرب إبادة» تشنها قوات الاحتلال الصهيوني على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس على حد سواء. مخلفة عشرات آلاف الشهداء والجرحى، معظمهم أطفال ونساء، ونحو 10 آلاف مفقود وسط دمار كبير ومجاعة اودت بحياة آلاف الأطفال والمسنين

سبعة وخمسون عاماً على نكسة حزيران عام 1967 عندما قامت قوات العدو الصهيوني مدعومة من أميركا والغرب بقوة السلاح والإرهاب بالعدوان على محيطها من دول عربية لها حضارات ممتدة على مدى عصور التاريخ وبغفلة من الزمن احتلت أجزاء من أراضينا خلال ستة أيام لتدفع اوطاننا الثمن باهظاً لنكسة نتذكرها كل عام.

ومع أن قوات الاحتلال استطاعت حرف البوصلة عن احتلالها المدعوم من قوى الشر وتحويلها إلى فتن داخلية وكيل الاتهامات للعالم العربي ، إلا أن النكسة لا تعني التسليم لحالة اليأس والخنوع والأمر الواقع لأن المطلوب «إسرائيل» وأميركا وغرباً، أن تشكل «النكسة» عامل تحصين لـ «النكبة»، بما يبرر لبعض اطراف النظام الرسمي العربي التنصل من مسؤولياتهم وعبء الهم الفلسطيني ، وأن ينعم هؤلاء أعراب البترو دولار بحقول نفطهم، بعد أن أخرج النفط من معادلة تحرير فلسطين، ووظف في سبيل اقامة مساحات تصحر عربي لا نهاية لها. المملفت والمثير في نكسة عدوان عام 67؛ فإنها عممت «ثقافة» الابتعاد عن فلسطين، وبدا العالم العربي بمعظمه، متأثراً بها، من خلال اعتماده في فترة معينة سياسة الإصرار على تنفيذ مقررات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، التي من أبرزها قرار تقسيم فلسطين ١٨١ لعام ١٩٤٧.

لكن وبعد مرور 76 عاماً على النكبة لم يستطع هزيمة المقاومين في سوريا وفلسطين وجنوب لبنان وهو ما يشير ويؤكد تراجع هيبة وقوة وردع ما يسمى زورا وبهتانا من انه الجيش الذي لا يقهر، فأصبح مهزوما ومقهوراً رغم الدعم اللا متناهي من امريكا وحلف الناتو.

آثار الهزيمة تلك كان لها جرحاً بالغاً لكن ما يحدث اليوم في عالمنا العربي هو أكثر من نكسات تتجاوز الحدود إلى أبعد من كل مراحل الأمة السوداء. لكن علينا الفهم والنظر الى أن عمليات المقاومة غيرت الكثير من المفاهيم منذ مطلع الألفية الثالثة، فبدءاً من دحر الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان على يد المقاومة وفيما بعد حرب تموز عام 2006، وصولاً إلى عملية طوفان الأقصى، فقد تغير مفهوم الانتصار، إذ إن الصمود الذي تحققه المقاومة بات يمثل انتصاراً كبيراً على العدو، وخير دليل على ذلك ما يحدث في غزة الآن، فإن قوات الاحتلال المدعومة من

تصريحات المرشد و محاولة توظيف الدم الفلسطيني في لعبة المصالح

بقلم: د. فريد اسماعيل

وتمتلك الكثير من الأوراق المؤثرة في المنطقة، وتستطيع التأثير على الديناميات الإقليمية والدولية.

كذلك تدرك إيران أن الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الفعلي لدولة الاحتلال في حربها العدوانية على شعبنا الفلسطيني، ترغب في تجنب المزيد من الخطوات التصعيدية بما يتعلق بالاتفاق النووي نظرا للحاجة المتبادلة بين إيران والولايات المتحدة لهذا الاتفاق، مما قد يؤدي إلى استئناف المحادثات بعد كل هذا التوتر، خاصة وأن بعض الأحداث الجيوسياسية الأخرى في العالم مثل الأزمة في أوكرانيا والتحديات الاقتصادية العالمية قد تسهم في تشكيل نتائج المحادثات. وقد تلقفت إيران الإشارة الأمريكية حين تواردت أنباء عن طلب أمريكي من المثلث البريطاني الفرنسي الألماني بعدم التصعيد ضد إيران رغم النفي الأمريكي لهذه المعلومات. فجاء هذا التصعيد في الخطاب الإيراني حول الحرب على غزة لدفع بايدن لممارسة المزيد من الضغط على المثلث الأوروبي وكبح جماحه، وإلا فإن إيران قادرة على إفشال مبادرته ودفع حلفاءها للاستمرار بالحرب. ومن هنا جاءت زيارة وزير خارجية إيران بالوكالة إلى بيروت ومن ثم إلى دمشق لإعادة دوزنة أدوار الاتباع ضمن هذا التجاذب الأمريكي الأوروبي الإيراني. وبالطبع، وفي لعبة المصالح، لا أحد يقيم اعتبارا المعاناة أبناء شعبنا ولعشرات الآلاف من الشهداء والجرحى والهائمين على وجوههم تحت سماء الصواريخ الصهيونية الأمريكية، ولا يعدو كونهم، بنظرهم، أكثر من قرابين على طاولة الصراع والتفاوض بين القوى الإقليمية والدولية مهما استخدموا من مفردات وبلاغة لغوية في التباكي على فلسطين وشعبها.

هنا تستحضر الذاكرة تصريحا لأحد قادة طهران قال فيه إن طوفان الأقصى كان ردا على اغتيال قاسم سليماني ما لبثت إيران بعدها أن تراءت منه. لكن المرشد كان واضحا حين ذكر أن طوفان الأقصى كان الهدف منه قطع الطريق على التسوية، وهذا يعني قطع الطريق على الأمل بولادة دولة فلسطينية. ومن المستغرب أن يتقاطع هذا الموقف مع اليمين الإسرائيلي وحيشه الذي يقضي على البشر والحجر في محاولة للقضاء على الوجود الفلسطيني واسقاط حلم الدولة. فشعبنا اليوم عالق بين مشاريع الممانعة وأحلام الاحتلال.

لذلك كان من الطبيعي أن ترد الرئاسة الفلسطينية على المرشد الإيراني، وأن تعلن أن هدف هذه التصريحات التضحية بالدم الفلسطيني وبآلاف الاطفال والنساء والشيوخ وتدمير الأرض الفلسطينية، وأن الشعب الفلسطيني الذي يقاتل ويكافح منذ مئة عام ليس بحاجة إلى حروب لا تخدم طموحاته إلى الحرية والاستقلال والحفاظ على القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، ولا نريد سياسات تدمر الشعب الفلسطيني وتهجره من الأرض التي ناضل من أجل الحفاظ على هويتها جيلا بعد جيل.

لقد آن الأوان لبعض القوى الفلسطينية أن تدرك أن تصريحات المرشد ليست سوى محاولة لتوظيف الدم الفلسطيني في لعبة المصالح، وعليها أن تتخلى عن دورها الوظيفي، وتأخذ موقعها الطبيعي في إطار المشروع الوطني الفلسطيني، إنقاذا لشعبنا والتزاما بأحلامه وأهدافه الوطنية. فشعبنا ليس حطبا في موائد القوى الإقليمية والدولية.

رغم دخول الشهر التاسع للحرب العدوانية الصهيونية على شعبنا، يعتقد الكثيرون الآمال بأن ينتج هذا الشهر ولادة النهاية لهذه الحرب الوحشية. لكن، ومع ذكرى الإمام الخميني، يبشرنا المرشد علي خامنئي بأن الولادة لن تتم بقوله أن العالم كان بحاجة لعملية السابع من أكتوبر والحرب لن تنتهي، مشيرا إلى أنها افشلت مشروعا أمريكيا غربيا لتغيير المعادلة في المنطقة، ووجهت ضربة قاصمة لإسرائيل وستؤدي إلى زوالها، ناصحا الجميع ألا يعقدوا الآمال على اتفاق وقف إطلاق النار في غزة وعدم تمني حل المشكلة الفلسطينية من خلال محادثات السلام.

لكن، لماذا اختار المرشد الخامنئي هذا التوقيت لإطلاق تصريحات أثارت جدلا واسعا، واستدعت ردا واضحا ومباشرا من القيادة الفلسطينية. وهل تحولت إيران إلى وكيل شرعي وحصري يحدد للشعب الفلسطيني خياراته وحتى تمنياته في اختيار سبل الحل وتقرير مصيره!! لماذا تزامنت تصريحاته مع انعقاد اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطرح الأوروبيين لمشروع قرار يدعو إيران إلى التراجع عن حظرها للمفتشين، وتقديم تفسير لاكتشاف اليورانيوم في موقعين غير معلنين مع التلويح بعقوبات جديدة، كما تتزامن مع طرح الرئيس بايدن مقترحات للتبادل والتهدئة في غزة ضمن خطة من ثلاث مراحل، دافعين في نفس الوقت بوزير خارجيتهم بالوكالة لزيارة بيروت ودمشق للقاء الحلفاء.

الربط بين توقيت المرشد لتصريحاته وهذه التطورات يصبح واضحا إذا ما فهمنا طبيعة النظام في إيران وطموحاته في المنطقة. وقد كنا قد أشرنا في العدد ٨٢ من مجلة نضال الشعب الصادر في ٢٠٢٤-٤-٨ ضمن مقال «إيران.. استراتيجية التمدد وبرامجاتية المصالح» إلى براعة منظومة الحسابات الإيرانية على اللعب في المنطقة الرمادية بين العقيدة والبرامجاتية. وبذلك، تأتي تصريحات خامنئي في جزء منها ضمن أيديولوجية شعارها دعم المستضعفين كسوسع للتدخل في شؤون البلدان الأخرى، وفي هذه الحالة بالتحديد فلسطين كأحد العوامل الذي من شأنه أن يعزز من نفوذها ومكانتها الإقليمية.

أما تزامن تصريحات خامنئي والتطورات المتعلقة باجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنها تأتي في سياق متشابك يتعلق بالسياسة الإيرانية الخارجية وبرنامجه النووي. فقد كانت بريطانيا وفرنسا وألمانيا قد تقدموا بمشروع قرار ضد إيران قبيل اجتماع الوكالة، ترافق مع دعوة الوكالة الدولية إيران لإظهار تعاون أكبر بشأن برنامجها النووي، بعد أن أعلن المدير العام للوكالة رافائيل غروسي عن أسفه لعدم تحقيق أي تقدم بشأن تنفيذ الإجراءات التي نص عليها البيان المشترك الذي وقعته الوكالة مع هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، بل وزادت مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة كبيرة. هذا المشروع البريطاني الفرنسي الألماني دفع إيران إلى إطلاق التهديدات بالتصعيد. فقد هدد علي شمخاني مستشار خامنئي بأن إيران ستقدم على رد جدي وفعال إزاء أي إجراء محتمل ضدها. ومع اصرار الدول الثلاث على تقديم مشروع القرار، تدخل خامنئي بشكل مباشر على خط التصعيد من بوابة غزة مباشرة بأن الحرب لن تنتهي، وبأن عملية السابع من أكتوبر ستؤدي إلى زوال إسرائيل، موجها رسالة غير مباشرة للغرب بأن لإيران أذرع وإيادي وأسنان،

عشية الخامس من حزيران.. حكومة الفاشيين تسرع وتيرة الضم وتأييد نتائج النكسة

57 عاما والشعب الفلسطيني يواصل النضال

لانتزاع حقوقه وتجسيد تطلعاته على ترابه الوطني

تقرير - نائل موسى

من أصحابها ووضع اليد على الأرض والموارد وسبل الحياة لفرض الضم كأمر واقع على الأرض. وفي سبيل ذلك تسابق حكومة المستوطنين الزمن في سن تشريعات وقوانين في الكنيست، وإطلاق العنان لأوامر وضع اليد وطرح المخططات مقرونة مع زيادة الاعتداءات على الأرواح والممتلكات وعمليات الهدم والسلب والمصادرة.

ويتزامن ذلك مع اتخاذ حكومة نتياهو مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية للتخلص من حل الدولتين باعتبارها خطراً استراتيجياً على أمن ومستقبل (إسرائيل)، ولتقويض مكانة السلطة الوطنية والعمل على انهيارها حتى لا تشكل مؤسساتها وهياكلها الأساس المادي للدولة الفلسطينية وتكريس حالة الانقسام بين الضفة والقطاع

ويسارع أعضاء الكنيست في طرح قوانين جديدة أو التعديل على قوانين قائمة، بهدف ترسيخ الضم القانوني للمستوطنين في الأراضي المحتلة، وكذلك بغية فرض القانون الإسرائيلي على بعض المناطق الفلسطينية.

ودأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 على استغلال القانون والقضاء؛ لسيطرتها على الأرض، عبر اتخاذ قرارات وسن تشريعات تصب في تلك الغاية.

ومن بين تلك المشاريع تعديل القانون الإسرائيلي الخاص بالمنزهات الوطنية والمحميات الطبيعية والمواقع الوطنية والمواقع التذكارية لعام 1998، وكذلك الإعلان عن بدء تنفيذ ما نص عليه قانون «إلغاء فاك الارتباط» من شمال الضفة الغربية، ومصادقة «الكنيست» بالقراءة التمهيدية على ضم مستعمرات مقامة على أراضي جنوب الخليل إلى النقب. إلى جانب أوامر السيطرة على الينابيع ومصادر المياه السطحية والجوفية وحرمان الفلسطينيين من الانتفاع منها لصالح المستوطنين علاوة على إصدار أوامر لبناء 52 تجمعاً سكانياً جديداً للمستوطنين بالضفة الغربية. وهي خطوات تترجم برنامج حكومة نتياهو وشركائه الفاشيين الجدد اتخذت قرارها المنسجم مع مشروعها المعروف بحسم الصراع الجاري تطبيقه الآن بالضفة والقدس وقطاع غزة، دون اغفال إقرار أعضاء حزب الليكود بالأغلبية في العام 2017 بضرورة ضم الضفة.

لدا حاولت الحكومات الاحتلال المتعاقبة تنفيذ خطة الضم، دون الإعلان عن ذلك بشكل رسمي، وفرض السيادة على الأراضي التي احتلتها عام 1967 وإن اضطرت للتراجع سوريا عن تنفيذ الخطة، نتيجة الضغط الدولي، وفق مراقبين.

ويندرج قرار وزير جيش الاحتلال، في إطار عمليات الضم وإغراق الضفة في محيط استعماري ضخم، وتحويل شمالها إلى جزر معزولة ومتناثرة وغير مرتبطة ولا متواصلة جغرافياً، في سياق مع الزمن لوأد أية فرصة لتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض، تطبيقاً لمبدأ حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية.

وقال المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، تسيطر على نحو 88% من مصادر المياه الفلسطينية في الضفة الغربية، وتسمح للمستعمرين بالوصول الحر دون عوائق لها، والانتفاع بها سواء لأغراض الشرب والاستخدامات المنزلية أم لأغراض المشاريع الزراعية والصناعية في المستوطنات

ويتاح من المياه للفلسطينيين اليوم في الضفة 105 ملايين متر مكعب، وهو أقل مما كان متاحاً عام 1995 في اتفاقية أوسلو إذ كان يبلغ 118 مليون متر مكعب، أما كمية

صادف الأربعاء 5 يونيو/ حزيران، الذكرى السنوية 57 لعدوان عام 1967 أو ما يُعرف عربياً باسم «النكسة» وإسرائيلياً «حرب الأيام الستة» تفاخراً بانتصارها السهل والسريع على الجيوش العربية، واحتلالها كامل الأراضي الفلسطينية منها ومساحات واسعة من الأرض المصرية والسورية واللبنانية. وتحل الذكرى هذا العام والفلسطينيون يواجهون مخططاً تصفية، و«حرب إبادة» وتطهير عرقي تشنها حكومة الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول، خلفت أكثر من 140 ألف ضحية بين شهيد ومفقود وجريح، وسط تهجير وتشريد ودمار شامل هائل ومأساة اقتصادية ومجاعة أودت بحياة أطفال ومسنين. لكن الأخطر هو محاولة تأييد نتائج النكسة وتداعياتها الاليمية على الأرض المحتلة.

لقد تسببت «النكسة» في حينه، بتهجير نحو 300 ألف مواطن من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ معظمهم نزح إلى الأردن، وفق إحصائيات فلسطينية.

ولفرض سيطرتها انتهجت حكومات الاحتلال سياسات اعتقال الفلسطينيين وسجلت أكثر من مليون حالة اعتقال منذ عام 1967، بضمنهم 9 آلاف و400 أسير محتجزون حالياً في سجون الاحتلال. وموازاة العدوان غير المسبوق على قطاع غزة، صعد جيش الاحتلال ومستوطنوه وأمر سياسي جرائمهم بالضفة، مخلفاً 527 شهيداً و5 آلاف جريحاً، ونحو 9100 معتقل منذ 7 أكتوبر، وفق معطيات رسمية فلسطينية غير أن الخطر الأكبر يكمن في تصفية القضية الفلسطينية عبر تسارع وتيرة الاستيطان وتنفيذ مخططات الضم في الضفة

ويشير تقرير الإحصاء الفلسطيني إلى أن «عدد المواقع الاستعمارية والقواعد العسكرية الإسرائيلية بلغ نهاية عام 2022 في الضفة الغربية 483 موقعاً، منها 151 مستوطنة و25 بؤرة مأهولة تم اعتبارها كأحياء تابعة لمستعمرات قائمة»، و«163 بؤرة استعمارية، و144 موقعا آخر يصنف مناطق صناعية أو سياحية أو خدماتية ومعسكرات للجيش».

وبحسب جهاز الإحصاء الفلسطيني بلغ عدد المستوطنين في الضفة 745 ألفاً و467، في نهاية عام 2022، يتركز منهم محافظة القدس بواقع 336 ألفاً و272 مستوطناً.

واستمر الاحتلال الإسرائيلي العسكري المباشر، للضفة الغربية وقطاع غزة، حتى قيام السلطة الوطنية، عقب توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 والتي نصت على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، عقب انتهاء المرحلة الانتقالية عام 1999، وإنهاء الاحتلال لأراضي الضفة وغزة.

لكن إسرائيل تنصلت من التزاماتها، وبدلاً من ذلك عززت الاستيطان في أراضي الضفة، وأعدت عام 2002 احتلال مناطق للسلطة الوطنية، لتتعطل المفاوضات السياسية منذ فشل آخر جولة عام 2014 بسبب إصرار حكومة الاحتلال على بناء المستوطنات.

واليوم بدا أن حكومة المستوطنين الفاشية بزعامته نتياهو تستغل الانشغال الوطني والإقليمي والعالمي بالعدوان البربري المتواصل على القطاع للشهر التاسع على التوالي وما خلقه من كارثة إنسانية لتنفيذ رويتها القائمة على حسم الصراع بدل سياسة ادارته وتوسيع الاستيطان وتفريغ الأرض

بما فيها القدس، وصادقت على 3 مخططات اثنان منها في القدس، في حين أودعت 5 مخططات أخرى. وفي المقابل نفذت سلطات الاحتلال 47 عملية هدم طالت 66 منزلاً ومنشأة منها 35 مسكناً مأهولاً، و5 غير مأهولة، و15 منشأة زراعية وغيرها كما أصدرت سلطات الاحتلال في الشهر ذاته ما مجموعه 29 إخطاراً يهدم منشآت فلسطينية ويحي شعبنا يحيي هذا العام ذكرى النكسة والهزيمة العربية والمأساة التي خلفتها، بذات العزيمة التي استثمرت الحالة الناشئة للانطلاق بالثورة الفلسطينية المعاصرة، واستعاد من خلالها الهوية الفلسطينية وحقق اعترافات بمنظمة التحرير».

«رغم هذه السنوات الطويلة من الاحتلال ما يزال وسيبقى الشعب الفلسطيني قادراً على المواجهة والصمود والنضال لإنجاز الاستقلال واحباط مخطط حكومة نتنياهو وشركائه الفاشيين الجدد وهزيمة مشروعها المعروف بـ«حسم الصراع» الجاري تطبيقه الآن بالضفة والقدس وقطاع غزة.

وأكدت القوى الوطنية والإسلامية بهذه المناسبة مواصلة الكفاح من اجل استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير منقوصة، مشددة على أهمية وضرورة الفعاليات الجماهيرية والشعبية لوقف حرب الإبادة واجهض استراتيجيات الاحتلال الهادفة للتجهير وشطب حقوق شعبنا المتمثلة بالثوابت الوطنية الفلسطينية حق عودة اللاجئين وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس قرارات الاجماع الوطني التي جسدتها منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا وقائدة نضاله وكفاحه من اجل الحرية والاستقلال. وفي ذكرى الخامس من حزيران قالت هذه المحطة يستوجب تجديد العهد على مواصلة القتال والكفاح بقيادة منظمة التحرير التي نقلت القضية الفلسطينية من قضية انسانية الى شعب محضي بنضال وكفاح وتضحيات من اجل الحرية والاستقلال.

الاحتياج وفقاً للمعايير الدولية، فتلعب 400 مليون متر مكعب، أي أن الفلسطينيين يحصلون على ربع ما يحتاجون إليه.

وأشار المكتب إلى أن مخطط الاستيلاء على ينابيع المياه في الضفة الغربية، يعد أداة من أدوات استيلاء المستوطنين على مساحات أوسع من الأراضي الفلسطينية، وتحويلها إلى مجال حيوي للنشاطات الاستعمارية.

وتقدر جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين العدد الإجمالي للينابيع في الضفة الموسمية والدائمة 714 ينبوعاً، منها نحو 350 دائماً بين ضعيف ومتوسط وغزير. يقع 56 من هذه الينابيع بالقرب من المستعمرات وتدعي سلطات الاحتلال أنها تتعامل مع الينابيع باعتبارها مواقع بيئية يجب الحفاظ عليها وحمايتها، غير أنها في حقيقة الأمر تعمل على حرمان الفلسطينيين من الانتفاع بها كمواقع بيئية أو كمصدر من مصادر الماء اللازم للشرب والزراعة، وتشجع في الوقت نفسه على تأسيس تجمعات استعمارية قريبة ومجاورة، وتحويلها إلى مواقع لإعادة بناء علاقة المستعمرين بالطبيعة، من خلال مسارات ومواقع للتنزه والاستجمام و«التطهر اليهودي».

وقال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان مؤيد شعبان، إن قوات الاحتلال والمستوطنين نفذوا 1127 اعتداءً، خلال شهر أيار/ مايو الماضي.

ويبين أن دولة الاحتلال لا تكتفي بتنفيذ موجات الاعتداءات الإرهابية ضد المواطنين في كل أماكن تواجدهم، بل تعززها بجملة من القرارات والتشريعات التي تمنح المستعمرين المزيد من صلاحيات الاستيلاء على الأرض وفرض وقائع جديدة.

وبين تقرير الهيئة أن سلطات الاحتلال درست 8 مخططات هيكلية لصالح مستعمرات في الضفة الغربية

المراعي الاستيطانية في فلسطين

بقلم: مناضل حنني

الاستيطانية خاصة في مناطق نابلس وأريحا والأغوار والخليل وغيرها، وهذه المراعي تكون بجوار أو أطراف المستوطنات الموجودة حالياً، الأمر الذي يسمح للمستوطنين إقامة بؤر استيطانية عشوائية وغير منظمة يقوم بها شخص واحد أو أشخاص بعدد الأصابع، لكن وبطبيعة الحال بحماية جيش الاحتلال بشكل دائم بحجة رعي الأبقار أو الأغنام لديه !!

ان هذا الأمر رغم خطورته الكبيرة إلا أن الأخطر من ذلك هو قيام هذا المستوطن أو عدد منهم بالسيطرة على الأراضي القريبة من المستوطنات أو بجوار البؤر الاستيطانية التي أقاموها على مساحات شاسعة من الأراضي لرعي أبقارهم أو أغنامهم وأيضاً بحماية جيش الاحتلال، وهذا الأمر حرم الآلاف من المزارعين الفلسطينيين من مساحات شاسعة من الجبال والوديان وأطراف السهول من رعي أغنامهم، وهناك شهادات حقيقية وواقعية بذلك.

ان هذه السياسة تشكل خطراً إضافياً وخطيراً جداً، وهي بمثابة السيطرة على ما تبقى من الأراضي الزراعية في الريف الفلسطيني (مناطق C) الأمر الذي يشكل تحدياً جديداً وبالغ الخطورة أمام الشعب الفلسطيني وقياداته وقياداته بكل توجهاتهم بأن مزيداً من الأراضي الزراعية ومنها الجبلية والوديان وأطراف ما تبقى من السهول أصبح اما مصادراً بالقوة -قوة السلاح والعريضة والبطجعة أو على الأقل ممنوع على المزارع الفلسطيني الوصول اليها، سواء للزراعة أو لرعي الأغنام.

ان المراعي الاستيطانية تشكل مشروعاً كبيراً جداً للاستيطان لكنه غير معلن وغير مرئي، لأن المزارع الفلسطيني لا يستطيع الوصول اليها ومشاهدة ما جرى ويجري فيها من تخریب وبناء بؤر جديدة وحجم المساحات التي تم السيطرة عليها وما تقوم به قوات الاحتلال من هدم وتشريد المنازل والمزارع والحظائر ومنع رعاة الأغنام والمزارعين من البقاء والوصول في أراضيهم ومزارعهم التي هي أصلاً ملكهم ولديهم الإثباتات بذلك.

لا شك أن عجلة الاستيطان تدور بشكل متسارع ووفق خطط ممنهجة ومنظمة ومدعومة بشكل غير مسبوق من حكومة نتنياهو ووزرائه المتطرفين بما في ذلك المشاريع المعلنة منها وفق الخطط الرسمية والتي لم يعلن عنها ولن يعلن عنها والتي تسير على قدم وساق في اطار ما يسمونه بالتوسع الديمغرافي للمستوطنات الحالية في الضفة الغربية، وكل ما يشكل ذلك من خطر كبير وجوهري على وحدة الأرض الفلسطينية ما بين الشمال والوسط والجنوب في الضفة الغربية، الأمر الذي يشكل خطراً أكبر على قيام الدولة الفلسطينية جغرافياً وبالتالي سياسياً، وهو الأمر الذي تحاول حكومة نتنياهو التسابق مع الزمن لإنجازه ومنع إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967.

ان إنشاء (إسرائيل) في الأراضي المحتلة جدار الضم والتوسع والفصل العنصري المبني على التمييز، حيث أقامت في نفس الفترة جهاز قضائي مستقل والتي جرى فيها تأسيس لحقوق الإنسان حسب الانتماء القومي العنصري، وهذا النظام هو من أكثر فصول التمييز العنصري في العالم ويذكرنا بأنظمة قائمة من الماضي كنظام (البرتهاد) الذي ساد في جنوب أفريقيا، وهو جسد هذا النظام تم سلب عشرات الآلاف من الدوّمات في الضفة الغربية والقدس، وهذه الأراضي المسلوّبة المستعملة من قبل المستوطنين لمنع حرية الوصول في الضفة الغربية وبين المدن والقرى والمخيمات ولتوطين بما في ذلك الآلاف فيها.

وتمنع حكومة الاحتلال جميع أصحاب الأرض من حقهم في الدخول لهذه الأراضي واستخدامها الا بتصاريح خاصة وبوجود مثل هذه التصاريح تعطي غطاء تقوم بها ضد الحقوق الفلسطينية في الأرض والتي هي ملكهم، ورسخت السياسات الاستيطانية مشروع تفتيت الضفة الغربية والقدس، وعزل الفلسطينيين في مناطق محدودة المساحة مقطعة الأوصال، وعملت على تجزأت الأسواق والمجتمعات الفلسطينية جغرافياً، ومنعت من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، إضافة إلى انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني بشكل منظم وكامل، الا أن الجديد وخلال السنوات العشر الأخيرة، برز مفهوم المراعي

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

النموذج الغربي:
لمعان وتلقين
يعمي العيون

مصطلحات جذابة تغري المتلقي وتبعث الأمل في نفوس المهتمين، وفي ثناياها مجال نشط لبعض مؤسسات المجتمع المدني لتضطلع بدور يوصف بالتدريب والتثقيف لأفراد المجتمع المحلي المستهدف، ضمن مهمة لا تمحص كثير من المؤسسات في غايات واهداف الممول مع افتراض حسن النية، وفي المجتمعات المستهدفة هذه تصبح المؤسسات تلك بعد فترة سيفا مسلطا على الحكومات والشعوب على السواء، لفرض الاجندات الاستعمارية الجديدة بالتحكم والسيطرة، حين تبدو في ظاهرها البراق وكأنها طريق الخلاص والرفاهية لتحقيق امانى المجتمع، تحت يافطة (الديمقراطية، الحكم الرشيد، حقوق الإنسان، سيادة القانون.. الخ) ، لكنها في جوهرها خداعة من زاوية اهداف الممول او أدوات التنفيذ.

ويظل السؤال الأكثر الحاحا وتكرارا هو، هل تراعي تلك البرامج الخصوصية الثقافية والفكرية للمجتمعات، والاولويات الوطنية، ام تفرض وصاية من يدعون بأن لهم الحق في تعميم وتعليم نموذجهم للعالم النامي سؤال يدور وما زال الإرث الاستعماري وأهدافه ماثلة في المخيلة وفي الممارسة.

ان من دواعي التطرق لهذا الموضوع الان، هو التساؤل عن أولئك الذين غابوا أو يصمتون اليوم في ظل العدوان الشامل وغير المسبوق على الشعب الفلسطيني حيث لا حديث يتردد عن حقوق الإنسان وابسطها الحق في الحياة وفي المسكن والغذاء والتعليم والتنقل ولا عن سيادة القانون والقوانين الدولية، من أولئك الذين صرفت لأجلهم الدولارات من الدول والجهات الممولة لتلك المشاريع والبرامج اذ لا صوت عاد يسمع ولا صورة ترى.. صوت كان يجلجل ويندد ويستنكر أي تعويق لمحاولة التلقين تلك او التساؤل عن فائدة ومغزى أن تلقف اي فكر غربي دون وعي ودون مراعاة لخصوصية المجتمع المحلي يذهب هباء منثورا. دون حاجة ان نذكر بان هناك مئات المنظمات والجمعيات والمراكز الاهلية الفلسطينية تطلع بدور وطني كبير مقدر ومشكور.

وبالعودة الى حالنا، فإن الوضع الفلسطيني ليس بحاجة إلى مسميات جديدة تفرض عليه لإدارة شأنه العام، فالشعب الفلسطيني والمجتمع المحلي ليس قاصرا بحاجة إلى الرعاية والتلقين، فتجربته غنية، وقادر على بناء مؤسساته، إلا أن العقبة في الاحتلال الذي يحارب كل ما هو فلسطيني، وها هي تجربة جديدة ماثلة أمامنا في حكومة جديدة باسم التكنوقراط أنت دون مواربة استجابة لضغوط دولية، لكن النتيجة السياسية صفر، لم تلتزم من دعت للإصلاح بأية وعود، وها نحن اليوم أمام تحديات وطنية واقتصادية جديدة.

ليس كل ما يرد من الغرب وان كان لامعا ذهبا، فهذا اللعان فقط يعمي العيون عما وراءه من أهداف لخلق علاقات ومراكز ضغط جديدة داخل المجتمعات ورويدا رويدا تفرض بقوة الأمر الواقع، وتكون مسلوخة عن جلدتها.

أن التدخلات في الشؤون الداخلية للدول يطال أيضا وتحت تلك المسميات من ديمقراطية وحقوق انسان ومرأة وطفل الأسس الفكرية ومحاولة غرس بذور القيم الغربية في الحكم والسياسة والاقتصاد، مع المفارقة بأن العدوان على غزة كشف عن منظومة ما بعد الاستعمارية وجهها الحقيقي، فأمركا هاجمت واعتقلت والطلاب المحتجين ضد ما يحدث بغزة ، وبينما مازالت عددا من الدول الغربية أيضا تزود الاحتلال بالمال والسلاح وتوفر له الحماية الدولية ، فهذه المنظومة مازالت تمارس دورها كمرآب وقاضي في نفس الوقت ، فأين دورها في دعم حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الانسان والديمقراطية، وإبن دور مؤسساتها الذراع الناعم لها في نشر هذه الثقافة من ما يجري في غزة ، ولماذا لم تشكل كل تلك المؤسسات (لوبي)

ضاغط باتجاه دولة الاحتلال ، الجواب واضح تلك المنظومة هي نفسها التي تروج لقيم السيد و(اسرائيل) جزء أصيل من ثقافة

السيد الأبيض الذي يمكنه عمل اي شيء وقتما شاء فقيمه أكبر من الآخرين والآخرين هم اقل قيمة من وجهة النظر

الغربية، عنصرية نرى في الآونة الأخيرة العديد من الدول الأوروبية بدأت تتحاشاها بالتخلي عن نقائها

العرقى لصالح إنسانية أكثر تطور نامل ان يتعزز لخير الإنسانية والعدالة والمساواة الحققة

، و تتطلع وطنيا وعربيا وبها يمكن من البناء عليه نحو بيئة دولية تدعم

الحق الفلسطيني.

مدير التحرير: محمد علوش

رئيس التحرير: حسني شيلو

المشرف العام: د. احمد مجدلاوي

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور

الأخيرة